إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة العراق

The support strategy for small and medium-sized industries in Saudi Arabia

أ.د. ثائر محمود رشيد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الباحثة . ايناس محمد رشيد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

ان نجاح اي سياسة اقتصادية في تنمية الصناعة الوطنية لأي اقتصاد تتطلب وجود أليـــات وبـــرامج يـــتم اعتمادها لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها في الاسواق المحليـــة والعالميـــة فهـــي اي الصناعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي, ويهدف البحث الى توضيح تجربـــة المملكة العربية السعودية في هذا المجال . وامكانية الاستفادة منهـــا للنهـــوض بواقـــع الـــصناعات الـــصغيرة والمتوسطة في العراق .

Abstract

The success of any economic policy in the development of national industry, an economy requires the existence of mechanisms and programs are approved for the development of small and medium industries and enhance their competitiveness in local and international markets are any small and medium industries one of the main engines of economic growth, the research aims to clarify the experience of the Kingdom of Saudi Arabia in this field.

مقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دوراً هاماً فـــي اقتـــصاديات دول العـــالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على حاجات السوق وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات للمشروعات الكبيرة، وتهـــتم الـــدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية بتوفير الإمكانات اللازمة لتنمية وتطوير المـــشروعات الـــصغيرة والمتوســـطة وتختلف الأسس والبرامج التي تتبناها كل دولة لدعم هذا القطاع ومنح الميزة التنافسية له ومساعدته في تكـــوين أسواقه الخاصة في ظل عضوية منظمة التجارة العالمية والانفتاح على الأسواق الدوليـــة والإقليميـــة، لـــضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي من حيث توفير المشورة والتوجيه وانتهاءً بضمان القروض مـــع تـــوفير الـــدعم التسويقي لمنتجاتهم، ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية أصبح من الضروري الأخذ بيدها حتـــى تـــستطيع الاستمرار والنمو.

فرضية البحث :

إن اعتماد برنامج وطني لإقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية يسهم بفاعلية في النهوض بالواقع الصناعي فيها.

مشكلة البحث:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضعف وقلة الدعم وانخفاض كفاءتهـــا ممـــا أدى إلـــى انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي والحد من الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به هذه المـــشروعات في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة.

هدف البحث:

بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيـــز القـــدرة التنافـــسية للمنتجات المحلية في مواجهة مثيلاتها من المنتجات في الأسواق المحلية والدولية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

المبحث الأول

دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

إن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتـــصادية والاجتماعيـــة، وأحـــد الروافد المهمة لنهضة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد ثبـــت عالميـــاً إن للمـــشروعات الـــصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو(80%) من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم وتـــساهم بنحـــو(85%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها، وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً فاعلاً في عملية التنمية وذلك لما تتمتع به هذه المشروعات من مزايا عديدة.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

لا يوجد تعريف موحد لهذه المشروعات نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بـــين دول العـــالم، فضلاً عن اختلاف المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معايير نوعية (الإدارة وطبيعة الملكية) ومعايير كمية (مثل رأس المال وعدد العمال)، وفي هذا الإطار فقد اعتبر صندوق النقد الدولي أن المشروع الذي يستخدم أقل من (5) عمال هو مشروع صغير، في حين إن المشروع الذي يستخدم عمـــال بين (5– 19) عامل هو مشروع متوسط. كما عرف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المشروعات على أساس أن المشروعات الصغيرة هي من يعمل بها أقل من 15 عامل ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة عدا الأرض والمباني عن 10000 دولار بينما المشروعات المتوسطة هي من يعمل بها أكثر من 15 عامل وتزيد فيها قيمة الأصول الثابتة عدا الأرض والمباني عن 10000 دولار أمريكي (مرعي , 2005 : 19).

كما قد عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإســـتراتيجية) وقـــصيرة الأجـــل (التكنيكيـــة)، ويتراوح عدد العاملين بين (10 –19) عامل).

بينما المشروعات المتوسطة الحجم فهي التي يعمل بها (20– 99) عامل (حسن , 2009 : 26–27) .

وقد عرفت هذه المشروعات في المملكة العربية السعودية كالآتي (الإستراتيجية الصناعية الوطنية,2009 :3) :

- المشروعات الصغيرة: وهي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (6– 50) عامل ويبلـــغ رأس مالها 20 مليون ريال سعودي .

- المشروعات المتوسطة: فهي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (51- 200) عامـــل ويبلـــغ رأس مالها ما بين 20- 50 مليون ريال سعودي وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ حالياً على اهتمام كافة دول العالم وخاصة في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وبناءاً على ذلك فيمكن توضيح أبرز خصائص هذه المشروعات التي توضح الأهميـــة التي تمتاز بها وكالآتي:
- إيجاد فرص عمل باستثمارات محددة مما يساعد في التخفيف من مشكلة البطالة.
- هي مشروعات كثيفة العمل منخفضة التكنولوجيا.
- تشكل عامل مهم لتنمية المناطق المختلفة وتقليل مشاكل هجرة المواطنين إلى المدن الكبيرة، فـــضلاً عـــن تعزيز التنمية المحلية المتوازنة (الغرفة التجارية الصناعية ، 2002 : 3).
- قابليتها على إمداد المشروعات الكبيرة بالعديد من مستلزماتها الإنتاجية مما يؤدي إلـــى تحقيـــق التـــشابك والتفاعل بين المشروعات ذات الأحجام الإنتاجية المختلفة (الغرفة التجارية الصناعية ، 2002 : 3).
- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات مما يسهم في علاج الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات (السهلاوي, 2003 : 6).
- تساهم في تشجيع عملية الإبداع والابتكار في مجال العمل وذلك نتيجة لعدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار(البلتاجي , 2005: 8).
- قدرتها على تلبية احتياجات السوق عن طريق تنويع منتجاتها بما يسهم في تلبية الاحتياجات وإرضاء أذواق المستهلكين.

ثانياً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية .

لقد اقتصرت الصناعة في الماضي على الحرف التقليدية والصناعات الحرفية البسيطة التي تعتمد على المـــواد الخام المحلية وتسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كالصناعات الجلديـــة والأحذيـــة والـــسجاد وصـــناعة الأدوات الفخارية والأواني النحاسية وغيرها.

لكن ومن خلال تطبيق خطط التنمية الاقتصادية الخمسية (1970- 2005) ازدهرت الصناعة بـــشكل مطـــرد تعددت أحجامها بين مصانع صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وسعي الحكومة لتشجيع دور القطـــاع الخـــاص علـــى المساهمة في الاقتصاد الوطني. وإنشاء المصانع الصغيرة في المملكة منذ بداية خطط التنمية وكالآتي:

جدول رقم (1) تطور أعداد المصانع الصغيرة في المملكة العربية السعودية للمدة (1970- 2005)

السنوات	عدد المصانع	نسبة التغير%	النسبة الى إجمالي عدد المصانع%
1975-1970	58	113	4.2
1980-1975	250	225	18
1985-1980	305	85	21.9
1990-1985	288	43	20.7
1995-1990	352	37	25.3
2000-1995	186	17	16.2
2005-2000	412	33	24.9

المصدر: دليل المصانع السعودية، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض، 2006.

ومن الجدول (1) نلاحظ أن عدد المصانع الصغيرة في المملكة لم يتجاوز (58) مصنعاً منذ بداية خطط التنمية الخمسية أي ما نسبته (4.2%) من مجموع المصانع في المملكة، في حين إنه ومع تزايد الاهتمام بهذه الصناعات ولدورها الحيوي في الاقتصاد الوطني فإنه قد تزايد عددها ضمن توجيهات خطـــط التنميـــة لتبلـــغ أعدادها بحدود(412) مصنعاً وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية وليشكل ما نسبته (24.9%) من أجمـــالي عـــدد المصانع، وكما يستطيع وجود ثبات في تزايد أعدادها، كما إن معظم مصانع المملكة هي من نـــوع الـــصناعات الصغيرة التي تصل نسبتها إلى (62%) من مجموع المصانع.

والجدول (2) يوضح عدد المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي وللمدة 2006- 2010 وكالآتي:

جدول (2) عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة بحيث النشاط الاقتصادي للمدة (2006- 2010). (ألاف العمال)

اقل من 10 مشتغلين

السنوات / النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	2010
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36500	36013	36455	38555	39112
صناعة المنسوجات	2026	2124	2152	2284	2640
صناعة الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	67009	69573	70993	75469	77341
دباغة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	278	292	330	349	352
صناعة الخشب ومنتجاته والفلين	10270	10806	11264	12147	12801

صناعة الورق ومنتجاته	147	155	193	213	226
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	901	931	936	947	956
صناعة منتجات المطاط والبلاستيك	1991	2072	2137	2258	2394
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	8537	8648	8999	9424	9622
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية (عدا الآلات)	42177	44297	47337	48945	49065
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	1120	1141	1131	1200	1223
صناعة الأثاث	23048	24080	24334	25418	25915
صناعة أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	178	190	198	208	245

المصدر:وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية , نشرات البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

من الجدول السابق نجد أن أعلى مستوى التشغيل في المؤسسات الصغيرة لفئة المشتغلين ممن هم أقل من 10 مشتغلين كان في صناعة الملابس وتهيئة وصباغة الفراء وخلال المدة (2006– 2010) قد ازداد عدد العاملين في هذه الصناعة بشكل مطرد وذلك ينطبق على باقي الصناعات التي شهدت هي الأخرى استيعاب أعداد متزايدة من المشتغلين انعكاساً لتطبيق خطة التنمية السابعة (2000– 2004) والتي ركزت على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسة والعمل على تحسين إنتاجية العمالة الوطنية ورفع كفاءة أدائها، والعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص على توظيف الأعداد المتزايدة من القوة العاملة (ب تودارو , 2009 :317) , والجدول رقم (3) يوضح التطور في عدد المشتغلين في الصناعات المتوسطة وكالآتي:

جدول (3) عدد المشتغلين في الصناعات المتوسطة بحسب النشاط الاقتصادي

للمدة (2006– 2010)

عدد المشتغلين من 10– 49 مشتغل					
النشاط الاقتصادي/ السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	17094	18319	18798	19981	20015
صناعة المنسوجات	1157	1236	1330	1383	1464
صناعة الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	8501	9011	9417	75469	75552
دباغة الجلود وصنع الحقائب والأحذية	179	180	183	189	197
صناعة الخشب ومنتجاته والفلين	6535	7055	7416	7785	7866
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	18433	19865	20782	21740	21980
صناعة منتجات المطاط والبلاستيك	6245	6624	7009	7417	7612
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	15278	16381	17180	18392	18496

الأخرى					
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية (عدا الآلات)	22571	24149	25681	26978	27035
صناعة الأثاث	17919	18509	19250	20450	21003
صناعة معدات و أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	190	197	201	206	225
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	1231	1326	1421	1439	1450

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، نشرات البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

من الجدول السابق نلاحظ ان صناعة المنسوجات المعدنية والإنشائية هي الأعلى من حيث عدد المشتغلين والتي شهدت زيادات ملحوظة خلال المدة (2006– 2010) ليبلغ عدد العاملين (27035) مشتغل عام (2010) بعد أن كان عددهم (22571) مشتغل عام (2006) ، وتليها صناعة المواد والمنسوجات الكيماوية ثم صناعة الأثاث، ونجد أن هناك ازدياد ملحوظ في أعداد المشتغلين في الصناعات المتوسطة التي يتراوح عدد المشتغلين فيها بين (10 –49) مشتغل مما يؤكد توجهات السياسة العامة للدولة نحو دعم وزيادة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي فضلاً عن زيادة مستوى التشغيل والعمالة فيها.

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

1. إن السياسات الاقتصادية التي تضمنتها خطط التنمية في المملكة منذ الخطة الأولى عام 1970 والى وقتنا الحاضر قد جاءت خالية من أية برامج إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، إنما تضمنت سلسلة من الدعوات للاهتمام بدعم وتنمية هذه المشروعات لاغير(الغرفة التجارية الصناعية , 2002 :7).
2. انحياز التشريعات وقوانين الاستثمار المطبقة في المملكة إلى المشروعات الكبيرة الحجم في الإعفاءات الضريبية والرسوم، وعدم الأخذ بالاعتبار الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاجتها إلى الدعم والمساندة لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني في ظل انضمامها الى منظمة التجارة العالمية (مركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية , 2005: 12).
3. جهل أصحاب المشاريع بأهمية عمليات التسويقية لمنتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات محلياً أو خارجياً.
4. مصاعب التمويل ذلك اشتراط القيام بتنفيذ (50%) من المشروع قبل الحصول على قرض التمويل، اذ إن ارتفاع عنصر المخاطرة يزيد من صعوبة الحصول على القروض من البنوك في المملكة (الغرفة التجارية الصناعية بجدة , 1415ه:6) .
5. تعدد الأجهزة والدوائر العامة التي تتولى متابعة ومراقبة عمل هذه المشاريع مما يولد تعدد التشريعات واللوائح التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى إرباك وتعارض القرارات والقوانين التي تصدرها مما يؤثر سلباً على هذه المشروعات ويحد من علمها والقدرة على تنميتها وتطويرها.

المبحث الثاني

سبل تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إن تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى إلى توجه المملكة نحو تعزيز القدرة التنافسية لصناعاتها بإيجاد أسلوب جديد لدعم وتنمية هذه الصناعات بما يتماشى مع تلك التطورات العالمية وانضمامها الى WTO وتطبيقها لقواعد اتفاقيات المنظمة مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات المتزايدة التي تتعرض لها، مما يفرض الحاجة الماسة للقطاع الخاص عموماً والصناعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً لتطوير عملياتها الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وفقاً للمعايير الدولية.

وان تعزيز القدرة التنافسية لتلك الصناعات هو الطريق الوحيد للاستمرار وجني مزايا العمل في سوق عالمية وتجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فالتطورات الاقتصادية العالمية منحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً للتوسع والنمو من جهة، ومن جهة أخرى ستواجه الصناعات التي تعاني من ضعف قدراتها التنافسية منافسة وضغوطا كبيرة تدفعها إلى الانسحاب أو إلى تحسين وضعها التنافسي من خلال الضغط لحماية هوامش الربح ، خفض النفقات وتبني أكفأ التكنولوجيات.

أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها .

يختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان الحديث عن منشأة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد المنشأة سعى إلى كسب حصة في السوق المحلية والدولية، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المنشآت العاملة في صناعة معينة، وكلاهما يختلف عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع لدخل الفرد فيها(Botham , 1999: 6).

وان تعريف التنافسية على صعيد المنشأة تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المنشآت على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية الحكوميين، ويعد تلبية حاجات الطلب المحلي (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة الدولية (Enright,1998:9).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التنافسية بأنها: (الدرجة التي تستطيع بها الدولة، في ظل أسواق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختيار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه المحافظة على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها على المدى الطويل). أما المعهد العربي للتخطيط فيرى أن التنافسية تعني الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكافي للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية (جسر التنمية ، 2009 :14).

وتتحدد التنافسية الدولية من خلال قدرة البلد على (جسر التنمية ، 2003 :6-7):

1. أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً ويقصد بالكفاءة :

- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيه التقانة والتعظيم.
- ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج.
- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية.

2. أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنع والتقانة وبالتالي ذات قيمـــة مـــضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد اكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد. وهو أحد عناصر التنمية البشرية.
3. أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وهناك عدة أنواع للتنافسية منها (جسر التنمية، 2003 :13):

أ. تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكلفة الأقل يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجيـــة بـــصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

ب. التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقانية وغير السعرية، فإن بعض الكُتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.

جـــ. التنافسية النوعية: وتشمل فضلاً عن النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجـــات المبتكـــرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة فـــي الـــسوق ليتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت بسعر أعلى من اسعار السلع المنافسه.

د.التنافسية التقانية: اذ تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة.

ثانيا: تعزيز تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت المملكة سياسات اقتصادية تسمح بإيجاد بيئة تتيح التنوع للاقتصاد السعودي وتزيد من وجـــوده على الساحة الإقليمية والعالمية وتجعله منافساً فيها، وأهم هذه السياسات قيام صناعة متنوعة ومنافسة تركز على إيجاد رابط وثيق تفيد كافة المشاركين فيه بين المصانع والجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحـــث العلمـــي وتطوير التقنية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بالاستفادة من موقع المملكة الإستراتيجي (الإســـتراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـــ وآليات التنفيذ , 2009 :10).

وقد تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة من تبوء موقع متميز لاقتصادها على الصعيد الدولي، حيث تركزت ميزتها الاقتصادية في قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيمياويات وبعض الأنشطة الأخـــرى، وان هـــذه الميـــزة النسبية ناتجة أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية لذا يشكل التحدي المتمثل فـــي اكتـــساب ميـــزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة مستقبلاً. فتحقيق الميزة التنافـــسية يتطلـــب تـــوفير قاعدة قوية للمعرفة والتقنية متكاملة بمقوماتها البشرية وتجهيزاتها المادية والمؤسسية مع الاهتمام برفـــع كفـــاءة الموارد الاقتصادية بما يضمن رفع انتاجية عناصر الانتاج لتدعيم القدرات التنافسية (الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني , 2008 :24).

ولقد وصل ترتيب المملكة إلى (53) من بين (89) اقتصاداً عالمياً وان المملكة وان كانـــت قـــد حققـــت تطوراً ملحوظاً العقدين الماضين إلا إنها لا تزال في الربع الثالث من التوزيع العالمي لقـــيم مؤشـــر التنافـــسية الصناعية، واستطاعت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من صغر حجمهـــا للتكيـــف مـــع متغيرات الأسواق ومع تقنيات الإنتاج.

ولقد سعت المملكة إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية بهدف دعم وتعزيز المنشآت الـــصناعية الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية من خلال : (الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عـــام 1441هـــ وآليات التنفيذ , 2009: 57-58)

1. توفير التمويل لدعم قيام المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بتوسيع هذا النشاط لدى صناديق التنميـــة الصناعية وتسهيل الاقتراض من البنوك لها.
2. إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات وإيجاد حاضنات للأعمال لتعزيـــز قيـــام الـــشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في كافة مناطق المملكة.
3. تفعيل وتطوير استفادة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الجامعات ومعاهـــد البحـــوث وكليـــات التعليم الفني والتدريب المهني وإيجاد مراكز تدريب خاصة بهذه المنشآت.
4. إيجاد المؤسسات والآليات التقنية والإدارية والمالية الداعمة لقيام المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوســـطة مثل مراكز التقنية المتخصصة ومراكز الاستشارات ومراكز التـــدريب للمنـــشآت الـــصناعية الـــصغيرة والمتوسطة.
5. إقامة مراكز للمعلومات التقنية والتصنيعية والتسويقية الخاصة بتطـــوير المنـــشآت الـــصناعية الـــصغيرة والمتوسطة وتسهيل النفاذ إليها من قبل هذه المنشآت.
6. رفع إنتاجية وتنافسية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء قدراتها في التـــصميم وفـــي تطوير النماذج الصناعية، وخطوط الإنتاج والاختبارات والجودة وإدارة كامل العملية الصناعية ونتيجة لذلك ترفع قدراتها التصديرية.
7. إقامة الوحدات والمراكز التي تقدم خدمات تطوير الأعمال للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وذلـــك من قبل القطاعيين العام والخاص والمؤسسات الأهلية.
8. تطبيق آليات إدارة الجودة بما فيها إصدار شهادات الجودة وتطبيق المعايير العالمية في ذلك.
9. استكمال القدرات في مجال التقييس والمعايير الصناعية والتأكيد على آليات تطبيقها وتفعيل التقيد الـــوطني والعالمي في مواصفات المنتجات الصناعية في المملكة.
10. رفع أداء العمالة السعودية بزيادة إنتاجيتها ومهاراتها ومعارفها التقنية والإدارية وشعورها بالمسؤولية.

المبحث الثالث

آليات النهوض بواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى العراق

اهتمت المملكة بتنفيذ العديد من الخطط والبرامج الرامية لتشجيع وتنمية المنشآت الـــصناعية الـــصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها وتوسيع نشاطها مالياً وفنياً وتنويع الإنتاج ونمو فرص العمل فـــضلاً عـــن تحقيـــق الترابط والتكامل فيما بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك فيما بين الصناعات الكبيرة والصغيرة وتحسين توزيـــع الدخول وتشجيع المدخرات الخاصة، وتكوين طبقة من المستثمرين في الصناعة وتوفير المرونة فـــي الإنتـــاج لتحسين تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

لذا سنحاول في هذا الموضوع توضيح الاتي :

أولاً: استعراض البرامج الحكومية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وسبل تطويرها.

ثالثا: دور حاضنات الاعمال في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق :

أولاً: استعراض البرامج الحكومية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

إن تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعد من المحاور المهمة التي ركزت عليها الإستراتيجية الوطنية للصناعة ، والتي بدورها تبنت مجموعة من البرامج لدعم وتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين إنتاجيتها وهي : (الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـ وآليات التنفيذ , 2009: 85-87)

1. **برنامج الحاضنات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.**

الذي يهدف إلى إنشاء مجموعة من حاضنات التقنية بأنواعها وحاضنات الأعمال لتدريب رجال وسيدات الأعمال على مهارات الأعمال وإنتاج جيل سعودي جديد من الصناعيين الشباب، كما يهدف إلى إنشاء حاضنات تقنية خاصة مرتبطة مع الشركات الكبيرة أي إنشاء طيف متنوع من الحاضنات بأنواعها المختلفة.

2. **برنامج مراكز موارد الأعمال:**

الذي يسعى إلى إنشاء مراكز أعمال رئيسية وفروع لها تحقق الانتشار الجغرافي المتوازن بحيث تقدم برامج تدريب للعمالة على مهارات الإنتاج والإدارة والمحاسبة وتطوير الموارد البشرية وتقدم أيضاً خدمات المعلومات الصناعية وفرص التسويق المحلي والخارجي وفرص التشارك مع رؤوس الأموال الأجنبية وفرص التعاقد على المناولة مع الشركات الكبيرة ونوعيه بالفرص المتاحة للتنمية التقنية من خلال البرامج في محور شبكة العلاقات بين الابتكار والتطوير والإنتاج الصناعي.

3. **برنامج مركز تنمية التنافسية والتحديث الصناعي.**

ويتمثل بإنشاء مركز تحديث يعمل على رفع تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة في القطاع الصناعي من اجل تأهيلها للإنتاج الصناعي الحديث، ورفع كفاءة عملياتها، ووصلها بالمنظومة الصناعية الحديثة سواء التي يضمها البرنامج التنفيذي الحالي أو المشروعات الواقعة في البرامج التنفيذية الأخرى وعلى الأخص في شبكة الابتكار الصناعي فضلاً عن توفير فرص الاستثمار من تسويق براءات الاختراع وتطوير المبتكرات بالتعاون مع الشركات الكبيرة.

4. **برنامج آليات التمويل الصناعي**

الهدف من هذا البرنامج إنشاء آليات تمويل جديدة لتحفيز المنشآت الصناعية الصغيرة على تمويل استثماراتها والتحديث الصناعي والتنمية التقنية، وذلك من خلال إنشاء آلية مع صندوق التنمية الصناعية

السعودي ومع البنوك الوطنية فضلاً عن تحفيز المنشآت الصناعية الكبيرة على إنشاء صندوق دعم المشروعات الصغيرة ذات العلاقة، ويضم هذا المشروع المبادرات الوطنية الحالية مثل تيسير/ كفالة.

ثانياً: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وسبل تطويرها.

كانت التوجيهات الحكومية المعتمدة من قبل السلطة السياسية في العراق هو الاعتماد الكامل على عائدات النفط لتحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى الأهداف الاقتصادية المنشودة من خلال القطاع العام الـذي بـسط هيمنته على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وان دور القطاع الخاص ثانوي ويخضع إلى سيل من الضوابط والمعوقات الإدارية والمالية، وفترة النمو التي شهدها هذا القطاع انتهت في مطلع عام 1963 عند تـأميم أكبـر عدد منها مما دفع العديد من الصناعيين العراقيين للهجرة إلى الخارج ، واستمرت حالة تدهور هذه الـصناعات في الأعوام اللاحقة، رغم تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، وكان للتخبط في السياسات الاقتصادية وتعـدد مصادر القرارات أثره السلبي على نمو ونشوء هذه الصناعات (منصور , 2010 :5-6) ، ورغم التوجيهـات الحكومية للتحول نحو القطاع الخاص جزئياً عام(1987) ، الا ان هذا التحول لم يكن نتيجة لقناعة ناجمة عن ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص وتفعيل آلية السوق وإذكاء روح المنافسة، ذلك إن الدولة احتفظت بـسيطرتها الكاملة على القطاع الإستراتيجية دون فسح مجال أمام القطاع الخاص للمساهمة فيها، كما إن دور أسواق الأسهم اتسم بالضعف والضيق وعدد المساهمين فيه كان قليلاً جداً دون بذل الجهود لجذب صغار المستثمرين من العامة للمشاركة بالأصول الرأسمالية. وبعد أحداث عام (2003) اضمحل عدد كبير من هذه الصناعات، فقد بلغ عـدد المنشآت المتوسطة (76) مصنعاً عام (2005) بعد أن كـان عـددها (156) مـصنعاً عـام 2001 (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , 2006: 2) ، وهذا الانخفاض يعود لعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي مر به العراق والذي انعكس بشكل واضح على تدهور هذه الصناعات وهجرة أغلب أصحاب المشاريع الصناعية إلـى الخارج وان تتبع المشاريع الخاصة في العراق يكشف بوضوح هشاشية هـذه المـشاريع وضـعف مـستواها الإنتاجي، في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي وبنسبة تجاوزت (80%) على الاستيرادات، الأمر الذي حول السوق العراقية إلى مكان رائج للمنتجات الأجنبية المستوردة من كافة المناشئ العالمية، وذلك أحد أهم أسباب البطالة في العراق انعكاساً لسياسة الاغراق المستمر والدائم للسلع المتسوردة الأمر الذي أدى إلى إيقاف أكثر من (2000) معمل ومصنع، وعلى الرغم من قيام الحكومة بتوفير فرص عمل ل (365000) عامل في موازنة 2007 إلا إن هذا الإجراء لم يحقق هدفه في ظل ارتفاع البطالة التي تتراوح ما بين (30%- 40%) من القوة العاملـة فـي العراق (كبه , 2007 :7).

وان سوء الأوضاع الأمنية وسياسة الاغراق السلعي في السوق العراقية أدى إلى إغـلاق الكثيـر مـن المصانع وبالأخص المتوسطة منها لحاجتها لرؤوس أموال كبيرة مقارنة مع المشروعات الصناعية الصغيرة مما يجعلها في ظل المنافسة الأجنبية غير قادرة على تحقيق أرباح مقنعة بسبب غياب سياسة اقتـصادية واضـحة المعالم لحماية ودعم هذه الصناعات من قبل الحكومة رغم وجود بعض حالات الدعم والتشجيع وهي كالآتي:

1. برنامج القروض الصغيرة لدعم المشروعات الصغيرة لعام 2007، والذي ارتبط بمشروع شـبكة الحمايـة الاجتماعية المتضررة والمحرومة ذات الاحتياجات الخاصة من متطلبات الحاجات الأساسية لها (عـامر, 2007 : 38).

2. مبادرة الشركة العراقية لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تأسست عام 2009 بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتعنى بتوفير فرص الحصول على القروض من المصارف الخاصة لدعم وتطوير القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وقد بلغ عدد القروض الممنوحة (440) قرض واستطاعت توفير فرص عمل بعدد (539) وظيفة .(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية,2011: 6).
3. مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

التي تأسست عام 2006 بمساعدة البنك المركزي العراقي والتي تهدف إلى دعم القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل والتقليل من حدة البطالة، واستطاعت هذه الشركة تقديم(1400) قرض بقيمة إجمالي قدرها(26) مليار دينار. (جعفر , 2008 : 15).

إن ما تعاني منه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تتمثل فقط بمشكلة التمويل بقدر ما تتعلق بالكفاءة والمهارات لأصحاب العمل لإدارة هذه المشاريع وتحسين جودة منتجاتهم وفقاً للمواصفات والمقاييس العالمية بما يضمن قدرتها على منافسة مثيلاتها في السوق العراقية، فضلاً عن الافتقار لبيئة اقتصادية واضحة لتحفيز رأس المال على الاستثمار بحيث أصبحت المشروعات القائمة تعاني من تأكل وحداتها ومكائنها بسبب التقادم ومحدودية الصيانة والتحديث وارتفاع كلف الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية تحت ظروف المنافسة التجارية اللامتكافئة.

إن تطوير وتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق يتطلب وضع برامج جادة ووفق إستراتيجية وطنية وفق منظور التعاون بين قطاع الأعمال الخاص والحكومة ليس لحل مشكلة البطالة فحسب إنما يتوجب العمل على رفع إنتاجية القوى العاملة وتأهيل وتدريب الأيدي العاملة ورفع مستوى قدراتها لتكون مؤهلة لاستيعاب التطورات التكنولوجية ومواجهة تحديات التغيرات الاقتصادية والهيكلية، الأمر الذي يستوجب موائمة برامج التأهيل والتدريب مع التغيرات التكنولوجية بما يضمن بناء قطاع الأعمال الخاص وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان تمتلك القدرة على المنافسة وفق الالتزام بقواعد اقتصاد السوق واتفاقيات ( ) .WTO

ثالثا: دور حاضنات الاعمال في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق :

ان الضعف الذي تعاني منه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن اغلاق العديد من المعامل والمصانع في ظل سياسة الاغراق اللامدروسة التي يعاني منها السوق العراقي. تستوجب البحث عن آليات جديدة وفعالة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية لهذا القطاع الحيوي، وتعد حاضنات الاعمال احدى الحلول العملية المقترحة لتخطي الصعوبات والعقبات المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية وحتى التسويقية التي تؤثر سلبياً على نشاط هذه الصناعات وتحد من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني.

اذ نجد ان نجاح المشروع الصناعي الخاص عملية معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية انتقال السلع وتبدل الطلب العالمي، الامر الذي يشكل عائقاً امام قدرة هذه المشاريع على الاستمرار في نشاطها ونفاذ منتجاتها الى الاسواق المحلية، فغالباً ماتكون هذه الصناعات ذات قدرات تنظيمية ومالية وادارية محدودة , اذ يكون صاحب المشروع هو المدير الذي يتولى ادارة المشروع دون الحاجة الى فريق اداري كفوء يهتم بكافة جوانب

المشروع الادارية والتنظيمية والمالية , فضلاً عن رسم خطط للنهوض بهذا المشروع وتطويره وفقاً للاساليب الحديثة في الانتاج.

وتعد حاضنات الاعمال تجربة دولية ناجحة لمعظم دول العالم التي طبقتها كوسيلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة المشروعات الناشئة في مواجهة كلف التحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق مباديء وقواعد (WTO) ، اذ ان من اهم اولويات حاضنات الاعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة البدء والنمو، والعمل على تقديم مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل توفير قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية والتسويقية وتوفير الدعم المالي للمشروع فضلاً عن تطوير وتحديث عمليات الانتاج الصناعي بشكل اسرع وبتكلفة منخفضة وفق المواصفات الدولية للجودة، وان للحاضنات دور رئيسي في تنمية الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ، بتحقيق التعاون بين الجامعات العراقية ومؤسسات البحث والتطوير لتحويل تلك البحوث من المختبرات الى حيز التطبيق العملي في تلك المشروعات داخل الحاضنة، في ظل الاستفادة من الوفرة المالية الضخمة التي توفرها العائدات النفطية التي تمكن من انشاء الحاضنات ودعم المشاريع داخل الحاضنة وتطويرها.

وان للحاضنات دور اجتماعي ايضاً تسهم من خلاله في تنمية المجتمع المحلي المحيط بالحاضنة وتطوير بيئة الاعمال العراقية لتكون بذلك الحاضنة نواة تنمية محلية تسهم في تخفيف من مشكلة البطالة، وتوفير التكنولوجيا المتطورة وتوطينها بما ينسجم مع احتياجات هذه المشاريع وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بما يسهم في تعزيز القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية في العراق.

وفي هذه الاطار لابد من وضع مجموعة من الحلول المقترحة لقيام حاضنات الاعمال وبالتعاون بين مختلف الجهات المعنية وكالآتي:

ت	الحلول المقترحة لاقامة حاضنات الاعمال الصناعية	الجهة المنفذة
1	انشاء هيئة حكومية خاصة تعنى بأنشاء الحاضنات ومتابعة سيرة عملها وتوفير متطلبات نجاحها.	وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة التجارة – دائرة تطوير القطاع الخاص
2	توفير قاعدة بيانات ومعلومات لكل مايتعلق بتأسيس وانشاء وقيام المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وابرز التحديات والمعوقات التي تؤثر على نشاطها.	وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اتحاد الصناعات، اتحاد رجال الاعمال، اتحاد الغرف التجارية
3	تنظيم عملية انشاء وتأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	وزارة الصناعة، اتحاد الصناعات، اتحاد رجال الاعمال
4	تفعيل اجراءات قياس الجودة والسيطرة النوعية للحماية من السلع الرديئة والحد من الغش التجاري والصناعي.	وزارة التجارة، هيئة الكمارك

5	توفير الكوادر الادارية وتدريب العاملين على الاساليب الحديثة في الانتاج لتطوير كفاءتهم الانتاجية والخدمية.	وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، النقابات العمالية
6	اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمليات الانتاجية، وتطوير الفنون الانتاجية وفقا للتطورات الصناعية العالمية.	وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الصناعة، وزارة التجارة واتحاد الصناعات.
7	تحديث كافة القوانين والتشريعات والانظمة الحكومية التي تنظم عمل هذه المشروعات، بما يسهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف الفروع الصناعية من خلال منح الافضلية والاولوية للمستثمر الخاص المحلي.	وزارة العدل، وزارة الصناعة

الاستنتاجات:

1- استطاعت المملكة من خلال الإستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قـدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية الناجم من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

2- إن معظم مصانع المملكة العربية السعودية هي من نوع الصناعات الصغيرة إذ تصل نسبتها إلى (62%) من مجموع مصانع المملكة، والتي ازدادت أعدادها مع تطبيق المملكة للخطط الخمسية التي بدأت منذ عام 1390هـ (1970م).

3- عدم توافر المعلومات الكافية وكيفية الحصول عليها، الأمر الذي يجعل بعض المصانع تعاني كونها منعزلة عن احتياجات الأسواق وكما تشمل تلك المعلومات النواحي التسويقية والفنية. الخ.

4- أدت السياسات الحكومية المتناقضة تجاه القطاع الخاص والخاطئة أحياناً إلى تقليص دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي، ومما أثر سلبياً على قدرة هذه المشاريع في الحد من مشكلة البطالة التي تتراوح ما بين (30- 40%) من مجموعة القوة العاملة في العراق.

5- الافتقار لوجود بيئة استثمارية داعمة وراعية لنشاط القطاع الخاص في العراق في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي، مما عزز من عدم ثقة المستثمرين بجاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمار فيها.

6- عدم مطابقة السلع المنتجة للمعايير العالمية والحصول على الشهادات والمقاييس الفنية وأغلب المنتجات الصناعية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق تعاني من انخفاض كفاءتها وجودتها.

7- انخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية ومهاراتهم، سبب عدم توفر مراكز تدريبية لتأهيل الكفاءات الفنية والعلمية في العراق.

التوصيات :

1- ضرورة إنشاء هيئات وجهات متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات التقنية والفنية ودراسات الجدوى لأصحاب المصانع لتمكينهم من تفهم احتياجات السوق ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

2- العمل على تحفيز صغار المستثمرين لاستثمار أموالهم في الصناعات الصغيرة من خــلال تهيئــة البيئــة الاقتصادية المحلية وسن التشريعات والقوانين الجاذبة لرؤوس الأموال المحلية.

3- الاستفادة من إمكانيات وقدرات الجامعات العراقية في المجال الصناعي واســتغلال الإمكانيــات الماديــة والمصرفية والتطورات التكنولوجية الحديثة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

4- دعم المصانع الصغيرة لقدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية في ظــل الأزمــات الاقتصادية من خلال إعادة تأهيل الموارد البشرية في عمليات لإنتاج واستيعاب أيدي عاملــة مــن خــلال استحداث مشاريع جديدة.

5- توفير البنى التحتية التي تعد من متطلبات ومستلزمات وجود واستمرار هذه الصناعات وتطويرها.

6- تأسيس التجمعات الصناعية المتعددة وتوزيعها وفق رؤى علمية ومستقبلية وتشجيعها وتنظيم برامج الــدعم لها.

المصادر:

1. مرعي , ايمان (2005) , المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، قليوب .
2. حسن , صلاح الدين (2009) , إستراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي .
3. الإستراتيجية الصناعية الوطنية(2009) ، تقرير مؤقت معدل , وزارة التجارة والصناعة ، المملكة العربية السعودية , الرياض، 12 أكتوبر .
4. الغرفة التجارية الصناعية (2002) , أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ التي تضمنتها وزارة التخطيط للفترة 19- 23 أكتوبر.
5. السهلاوي , خالد (2003) , دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. الرياض .
6. البلتاجي , محمد (2005) , دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عش للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية للمدة 29- 31 أيار، عمان.
7. ب تودارو , ميشيل (2009) , التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر.
8. مركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية (2005) , مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي العاشر لجمعية الاقتصاد السعودي حول واقع ومستقبل الصناعة السعودية الرياض.
9. الغرفة التجارية الصناعية بجدة (1415هـ) نحو نظرة ثاقبة للبنوك التجارية إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" التي عقد في غرفة جدة بتاريخ 2 رجب.
10. جسر التنمية (2009) , سياسات تطوير القدرة التنافسية، سلسلة دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثالث والثمانون- مايو/أيار- السنة الثامنة، الكويت .

11. جسر التنمية (2003) , القدرة التنافسية وقياسها، العدد الرابع والعشرون- ديسمبر/كـــانون الأول - السنة الثانية، الكويت.
12. الإستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـــ وآليات التنفيذ، وزارة التجارة والصناعة المملكـــة العربية السعودية، 2009 .
13. الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربيـــة الـــسعودية، 2008.
14. منصور , رعد شوقي (2010) , نمو وتعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوســـطة علـــى الإبـــداع والابتكار- تجربة العراق، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربـــي الخـــامس للـــصناعات الـــصغيرة والمتوسطة، الجزائر 14- 15 مارس ص5- 6.
15. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية والمتوسطة لعام 2006 .
16. كبة , سلام إبراهيم عطوفه (2007), عراق الغد، عراق التنمية البشرية المستدامة- القـــسم الثالـــث، 12 -12.(http://www.iraqoftomrrow.org/wesima-articles/civil-studies-2007).
17. عامر , كاظم شمخي (2007) , القروض الصغيرة... والمشاريع المدرة للدخل ومعالجـــات ناجحـــة للبطالة والفقر، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، الطبعة الأولى .
18. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات النهـــوض بتنميـــة القطاع الخاص في العراق، نيسان 2011.
19. جعفر , د. علاء الدين (2008) , الانفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،بغداد.

المصادر الاجنبية :

1. Botham , Ron and Bob Downs (1999) , Industrial Clusters: Scotl ands Rout to Ecoomic success .
2. Enright, M.J (1998) why local Clusters are the way to win the Game, world link 5, July August, 25.